



دولة فلسطين  
وزارة الصحة

# السياسة الدوائية الوطنية

الإدارة العامة للصيدلة

2013



## تقديم

انه لمن دواعي فخري وسروري ان اضع بين ايديكم النسخة الاولى من السياسة الدوائية الوطنية والتي جاءت نتيجة للجهود المضني الذي ساهم في اجازته طاقم متميز من طواقم الإدارة العامة للصيدلة وبدعم من منظمة الصحة العالمية والوكالة الفرنسية للتنمية .

لقد عملنا ونعمل دائماً في وزارة الصحة ومن خلال وعينا لمحدودية الموارد المالية المتاحة على تبني سياسات صحية وطنية تضمن توفير رعاية وخدمات صحية عالية الجودة لكافة المواطنين وبأقل كلفة ممكنة . وإدراكا منا بأهمية الدواء فلقد قمنا بتبني سياسة دوائية وطنية تهدف الى توفير علاجات امنة وفعاله وذات جودة عالية ولكافة المواطنين.

وإيماننا منا بعدم ترك ثغرات قانونية وتشريعية تحكم الدواء والتعامل معه فلقد قمنا بوضع الخطوط العريضة للسياسة الدوائية الوطنية كي تكون دليلاً ومناورة لجميع العاملين في القطاع الصيدلاني ينطلقون منه لسد جميع الثغرات واستكمال الاجراءات اللازمة لتحقيق الاهداف المرجوة من هذه السياسة بفعالية وشفافية .

لقد تم بحمد الله اجاز السياسة الدوائية الوطنية واعتمادها في شهر كانون الاول من العام ٢٠١٢ كجزء لا يتجزأ من السياسة الصحية الوطنية ومكوناتها الأساسية التالية :

- التشريعات الدوائية
- اختيار الادوية الاساسية
- ضمان جودة الادوية
- الامداد الدوائي
- الاستخدام الرشيد للأدوية
- الممارسة الصيدلانية الجيدة والرعاية الصيدلانية
- الاستراتيجيات الاقتصادية الدوائية
- الموارد البشرية
- البحوث الدوائية
- الحكومة والشفافية
- التعاون التقني مع البلدان
- رصد وتقييم السياسة الدوائية الوطنية

أملين أن يأتي هذا العمل بالفوائد المرجوة وان يشكل لبنة جديدة من لبنات السياسة الصحية الشاملة.

وزير الصحة  
الدكتور هاني عابدين



اعداد :

المستشار الدكتور عمر التومي  
مستشار منظمة الصحة العالمية

الصيدلانية رانية شاهين  
مدير عام الصيدلة / وزارة الصحة

الصيدلانية صفاء بليبة  
الإدارة العامة للصيدلة / وزارة الصحة

### المشاركون في ورشات عمل مراجعة الدليل :-

الإدارة العامة للصيدلة:-

الصيدلانية فادية سلامة

الصيدلانية ميساء الطريفي

الصيدلانية مها يعقوب

الصيدلانية رشا تفاحة

الصيدلاني رزق عثمان

الصيدلاني مجدي أبو الحسن

مثل اتحاد الصناعات الدوائية	/ الصيدلاني عوض أبو اعليا
مثل اتحاد الموردين	/ الصيدلاني علي صيام
مثل UNRWA	/ الصيدلانية نادرة سمحان
مثل نقابة الصيادلة	/ الصيدلاني أيمن الخماش
مثل جامعة النجاح الوطنية	/ الدكتور ناصر زيد



## السياسة الدوائية الوطنية

### أولا : مقدمة

- السياسة الدوائية الوطنية هي جزء أساسي من السياسة الصحية يجب ان تدخل ضمن النظام الصحي العام و في هذا الإطار :
- ينبغي على أهداف السياسة الدوائية الوطنية أن تتماشى مع الأهداف العامة للصحة .
  - كما ان تطبيق هذه السياسة يساعد على تحقيق هذه الأهداف .
  - إن الوضع الدوائي يؤثر على الطريقة التي تقدم بها الخدمات الصحية. حيث أن الخدمات الصحية تفقد مصداقيتها إذا لم يكن هناك إمدادات كافية من أدوية ذات جودة مطابقة للمعايير المصادق عليها .
  - إن تطبيق سياسة دوائية وطنية فعالة يشجع على زيادة الثقة و الاستفادة من الخدمات الصحية المقدمة.
  - على المستوى الاقتصادي تكون نفقات الأدوية من أهم مكونات النفقات الصحية مما يبرز أهمية الشؤون المالية في ميدان الدواء.

### ثانيا : الأهداف

- إن الأهداف الأساسية للسياسة الدوائية الوطنية تركز على العدالة و الاستمرارية في القطاع الصيدلاني و فيما يلي الأهداف العامة للسياسة الدوائية:
- ضمان جودة الأدوية : وذلك عبر التحقق من جودة و سلامة و فعالية جميع الأدوية بالإضافة الى الاعشاب الطبية و المكملات الغذائية .
  - التوفير العادل و القدرة على تحمل التكاليف الخاصة بالأدوية.
  - الاستخدام الرشيد للأدوية: وهو الاستخدام السليم للأدوية من قبل المهنيين الصحيين و المستهلكين من حيث التكلفة و الفعالية العلاجية . و تشجيع استعمال الأدوية الجنيصة .
  - دعم الصناعة الدوائية الوطنية و تشجيعها لتطوير أنشطتها .

### ثالثا : لمحة تاريخية

- قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية كان النظام الدوائي يقتصر على الرقابة النوعية للأدوية. حيث كان يتم فحص عينات عشوائية من الأدوية المنتجة محليا من قبل قسم الصيدلة التابع للادارة المدنية للاحتلال . تم اعادة النظر في مفهوم الرقابة النوعية بصورة أكثر شمولية وتم من خلالها تشجيع مصانع الأدوية المحلية على الرقابة الذاتية و الالتزام بالتطلبات العالمية للممارسة الصناعية الجيدة.(PMG)
- بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية تم انشاء الادارة العامة للصيدلة في وزارة الصحة

وفي نهاية عام ٢٠٠٧ تم اعتماد الهيكلية الجديدة للإدارة العامة للصيدلة والتي تتألف من الدوائر

التالية :

١. دائرة السياسات الدوائية
٢. دائرة الرقابة الدوائية
٣. دائرة العقاقير الخطرة
٤. دائرة الجودة الدوائية
٥. دائرة التسجيل الدوائي
٦. دائرة الاستيراد والتصدير
٧. دائرة المعلومات الصيدلانية

### رابعاً : مكونات السياسة الدوائية الوطنية

تتكون السياسة الدوائية الوطنية من الأقسام التالية:

#### ١. التشريعات الدوائية :

- ان تطبيق السياسة الدوائية الوطنية و تحقيق أهدافها يستوجب وجود القوانين و الأنظمة و القرارات التطبيقية اللازمة لذلك .
- ان وزارة الصحة هي الوزارة المحولة بالإشراف على كل المنظومة الصحية و الصيدلانية التي تكلف بتطبيقها الإدارة المختصة في هذا المجال .
- و إن هذه التشريعات يجب أن تغطي المجالات التالية :
  - مزاوله مهنة الصيدلة وأخلاقياتها .
  - شؤون الدواء على جميع الأصعدة من تعريف، صناعة، رقابة، استيراد، تسعير ، تصدير ، تسجيل، دعاية، تسويق وتوزيع وصرف والمراقبة بعد التسويق للأدوية .
  - المؤسسات القائمة بشؤون الدواء وطرق تمويلها ( الإدارة العامة للصيدلة ، المختبرات ، وبصفة عامة كل المؤسسات المختصة بشؤون الدواء ) .
  - المؤسسات الصيدلانية وهي تشمل مصانع الأدوية مستودعات الأدوية ،صيدليات عامة وخاصة .
  - المعايير المعتمدة في الدولة والتي من أهدافها ضمان جودة الأدوية ( ممارسة التصنيع الجيد **GMP** ، ممارسة التخزين الجيد **GSP** ، ممارسة التوزيع الجيد **GDP** ، ممارسة التحليل الجيد **GLP** ، الممارسة الصيدلانية الجيدة **GPP** ، الممارسة السريرية الجيدة **GCP**) و في هذا الإطار وعند الاقتضاء يكون المرجع اللوائح الصادرة من منظمة الصحة العالمية .
  - جدولة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية وتحديد كل الجوانب المتعلقة بها حسب الاتفاقيات الدولية التي تخصها .
  - التعريف بمستودعات مستحضرات التجميل، المواد الاولية، المكملات الغذائية ومستودعات



المستلزمات الطبية بالإضافة الى المكاتب العلمية .

- التعريف بالمستلزمات والاجهزة الطبية ومواد التجميل والأعشاب الطبية والمكملات الغذائية .
- و في هذا الإطار تقوم الإدارة العامة للصيدلة اثر اعتماد هذه السياسة بجدد التشريعات الموجودة لتحديثها عند الاقتضاء وإحداث غير الموجود منها .

## ٢. اختيار الأدوية الأساسية

تعتبر لائحة الأدوية الأساسية التي تفي بالحاجات الصحية للسكان والتي تم وضعها بالتشاور مع الجهات الطبية والصيدلانية المختصة وبالتعاون مع خبراء من منظمة الصحة العالمية، كأساس لهذه السياسة الدوائية الوطنية .

وقد تم تحديد قائمة الأدوية الأساسية عام ٢٠٠٠ ويتم تحديثها بصفة دورية من خلال لجنة الأدوية والمداوة، وستواصل ادارة الصيدلة هذا التحديث بمساعدة اللجنة المذكورة ونشرها على الموقع الالكتروني للادارة، ويتم هذا التحديث على الأسس التالية :

- Evidence based medicine ( الطب المرتكز على الدلائل )

- الوضع الوبائي في الدولة.

- مبدأ التكلفة والفعالية .

## ٣. ضمان جودة الادوية :

إن ضمان جودة الأدوية التي يتم تداولها في القطاعين العام والخاص تتم عبر أنظمة مختلفة تكوّن شبكة تسعى من ضمنها وزارة الصحة توفير أدوية مأمونة فعالة وذات جودة مطابقة للمعايير المصادق عليها . و يتضمن نظام ضمان الجودة من الركائز التالية :

• تسجيل الأدوية والمصادقة على مصانعها

• اعتماد معايير ضمان الجودة

• التفتيش والمراقبة على المؤسسات الصيدلانية

• رقابة الأدوية المتداولة في المؤسسات الصيدلانية

و تتعهد وزارة الصحة تدعيم هذا النظام الوطني بما يحتاجه على الصعيدين البشري و المالي.

## ١-١ تسجيل الأدوية و المصادقة على مصانعها :

هي عملية تقنية وإدارية تتعرف من خلالها الادارة العامة للصيدلة على المكونات التي تضمن للمواطن الفلسطيني دواء مأمون، فعال وذو جودة مطابقة للمعايير المصادق عليها وطنيا ودوليا.

- وفي هذا الصدد على السلطة السياسية أن تسعى لتوسيع أكثر ما يمكن مصادر التزويد بالأدوية.

لأن الوضع الحالي (الذي يستوجب تسجيل الأدوية في السلطة الوطنية الا اذا كانت مسجلة في بلد الجوار) وإن كان له ايجابيات نذكر منها دراسة هذه الملفات من طرف بلد الجوار فهو يعرقل عملية تنوع مصادر التزويد وتقلص إمكانيات المنافسة والتحكم في النفقات الدوائية .

• أما على الصعيد التقني فعلى وزارة الصحة اعتماد قراراتها على الاسس التالية :  
- تكوين لجنة وطنية لتسجيل الأدوية واذا استوجب الحال تكوين تحت رعايتهما لجان فرعية او مختصة .

- تكوين لجنة وطنية للمصادقة على المصانع المحلية و الخارجية . وفي فترة أولى تقتصر أفعال هذه اللجنة على المصادقة على المصانع المحلية ودراسة الأوضاع الحرجة التي تهم المصانع الخارجية. و في ما يخص المصانع الخارجية يمكن اعتماد الإدارة على الوثائق الصادرة عن الجهات المختصة في بلدان المنشأ في إطار نظام المصادقة للمنظمة العالمية للصحة

### ( WHO certification scheme )

المصادقة على كل القرارات من طرف وزير الصحة أو من يكلفه وعند المصادقة تتعهد الإدارة العامة للصيدلة باصدار الوثائق الرسمية في هذا المجال .  
إرسال كل الرسوم المتعلقة بالتسجيل إلى وزارة الصحة وذلك بهدف دعم وتطوير الإدارة العامة للصيدلة .

### ٢-٣ اعتماد معايير الجودة :

تعتمد الوزارة المكلفة بالصحة تدعيم الإطار التشريعي والتنظيمي لضمان جودة الأدوية بالمصادقة على المعايير الوطنية والدولية الخاصة بالأدوية : GCP, GPP, GLP, GSP, GDP, GMP وفي حالة عدم توفير أي جزء من هذه المعايير يتم الاعتماد على تلك المنشورة من طرف المنظمة العالمية للصحة في آخر نسخة لها .

### ٣-٣ التفتيش و المراقبة على المؤسسات الصيدلانية :

ان المراقبة والتفتيش يكونان الركن الثاني من ضمان جودة الأدوية . وترتكز هذه العملية على الملفات المتوفرة والمعايير المصادق عليها في البلاد . وفي هذه الفترة تسعى الادارة العامة للصيدلة الى تدعيم هذا القطاع خاصة على الصعيد التنسيقي بين الدائرة المركزية والوحدات المختصة على صعيد المحافظات .

### ٤-٣ رقابة الأدوية في المؤسسات الصيدلانية :

الركن الموالي لضمان جودة الادوية يرتكز على مراقبة الادوية بعد التسويق وفي هذا الإطار تلتزم السلطة الوطنية الفلسطينية وبتوجيه من وزارة الصحة تعزيز قدرات مختبر الصحة العامة المكلف بمراقبة الادوية والمواد الصحية .

كما تلتزم الادارة العامة للصيدلة بوضع برنامج سنوي ( او نصف سنوي ) لمراقبة الأدوية على أصعدة التصنيع وتوزيع الدواء . كما تقوم بدراسة كل الملاحظات والشكاوي المتعلقة بالجودة واتخاذ كل الاجراءات المتوفرة في اطار القوانين والأنظمة والقرارات . كما تتعهد الوزارة برصد الادوية المزورة وتلك المتداولة بصفة غير مشروعة.

### ٥-٣ ملاحظة :

ان الدولة تفتقر الى نظام رصد الآثار غير المرغوبة للأدوية **pharmacovigilance** ورغم ان هذا النظام لا يدخل بصفة آلية في نظام ضمان الجودة للأدوية وغيرها يتعين على وزارة الصحة بعث منظومة في هذا الميدان يرتكز في البداية على تأسيس لجنة وطنية او مركز وطني لمراقبة الآثار غير المرغوب فيها للأدوية والاعتماد على المساعدات الدولية المتوفرة في هذا الميدان خاصة من طرف الصحة العالمية .

### ٤. الامداد الدوائي :

- ان مسؤولية استمرارية توفر الادوية الاساسية في بلد ما هو مسؤولية مشتركة ما بين القطاعين العام والخاص وعلى السلطة الوطنية مواصلة عملية تزويد المؤسسات التابعة لها عبر المناقصات مع الاخذ بعين الاعتبار التشجيعات التي يتم إرسالها لفائدة الصناعة المحلية . وان ممارسة التزويد الجيد للمواد الصيدلانية وتداولها في الحلقة التزويدية يلتزم بها كل من الخاص والعام .
- كما يتم التأكيد على شروط قبول التبرعات على أسس ومعايير معتمدة مع الاستئناس بالتطورات في هذا المجال على صعيد منظمة الصحة العالمية .
- ويجب ان تكون كل الأصناف الموجودة في السوق الفلسطيني سواء المستوردة او المصنعة محليا مسجلة في وزارة الصحة الفلسطينية .
- يتم شراء الأدوية بالاسم العلمي للدواء لفتح باب المنافسة بين اكبر عدد من المناقصين .
- الادوية المستوردة يجب ان يكون مصرحا بتداولها في مناطق السلطة الوطنية ومسموح إدخالها عبر المعابر بطرق قانونية .

### ٥. - الاستخدام الرشيد للأدوية :

- تهدف السياسة الدوائية بشكل اساسي في هذا المجال على مراجعة مشاكل الاسراف وسوء وصف الدواء والافراط في التداوي الذاتي وعلاج الاعتلالات العارضة التي لا تحتاج الى ادوية. ومراجعة استعمال الادوية الجديدة مرتفعة السعر لاسيما عندما تتوفر ادوية جنيسة فعالة مأمونة مطابقة للمعايير المصادق عليها وبأسعار مناسبة. كما ان ترشيد استخدام الدواء يحمي صحة المواطن من الآثار الصحية الضارة للاستعمال غير الرشيد للدواء.
- كما ان على الادارة العامة للصيدلة احدات لجنة مكلفة بالمصادقة على الامثلة الإعلامية

- ووضع المقاييس لهذه العملية بالتعاون مع اتحاد الصناعات والموردين للدوية والنقابات المتخصصة في هذا الميدان. كما يجب على هذه الإدارة وضع استراتيجية لـ :
- جمع وانتقاء ونشر المعلومات العلمية الحديثة عن الأدوية والموثوق في مصادرها وصحتها وتم هذه العملية خاصة على الموقع الإلكتروني للإدارة.
  - اصدار وتوزيع وثيقة السياسة الدوائية الوطنية ولائحة الأدوية الوطنية.
  - اصدار دليل وطني للدوية يكون مرشدا عند وصف الدواء يتم تحديثه بشكل دوري .
  - اصدار نظم علاجية موحدة **Standard Treatment Guidelines** يعدها الاخصائيون لعلاج الامراض الشائعة.
  - تفعيل لجنة الأدوية و الداواة في جميع المستشفيات .
  - تنظيم حلقات عمل وندوات ومحاضرات حول الاستعمال الرشيد للدواء .
  - التعاون الوثيق والتنسيق المستمر مع الاخصائيين والاساتذه من كليات الطب والصيدلة والاحداث المهنية واجهزة الاعلام في تنفيذ برنامج الاعلام الدوائي .
  - وضع خطة متكاملة للاعلام والتعليم والاتصال بالجمهور في استعمال الدواء وفقا للاسس العلمية المقررة لذلك .

- تعزيز الاليات التي تهدف الى خفض الطلب والعرض على الأدوية الخدرة والمؤثرات العقلية في مجال الاجار الشرعي لها، والمشاركة في مكافحة الاجار غير الشرعي في مجال الخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيماوية .
- التوصية على مراجعة برامج العلوم الطبية والصيدلانية في الجامعات والمعاهد وتضمينها منهج الادوية الاساسية والطرق السليمة والحديثة لترشيد وصف الدواء وتقوية مناهج علوم الدوائيات السريرية والصيدلة السريرية.

## ٦- الممارسات الصيدلانية الجيدة والرعاية الصيدلانية

- يشتمل معظم العمل في القطاع الخاص على بيع العبوات الأصلية للأدوية وفق الوصفات الواردة من أطباء العيادات الصحية الخاصة . ويلعب الصيدلي دوراً استشارياً محدوداً .  
أما أنشطة التعليم المستمر في القطاع الخاص فتقتصر على ترويج الأدوية فقط  
أهداف السياسة:
- تشجيع الممارسات الصيدلانية الجيدة لضمان تقديم الشكل الفاعل من الدواء الصحيح للمريض الملائم بالجرعة المحددة والكمية المناسبة وبالتعليمات الواضحة والعبوة التي تحافظ على فعالية الدواء .
  - ممارسة الرعاية الصيدلانية في المستشفيات وتطويرها حيث ستقام أنشطة للتعليم المستمر لتشجيع الصيادلة في القطاعين العام و الخاص على المشاركة الفاعلة في توعية المرضى حول استخدام الدواء .

## ٧- الاستراتيجيات الاقتصادية الدوائية

### ٧-١- دور الحكومة

على الدولة توفير موازنة كافية لوزارة الصحة بقصد تغطية الاحتياجات الطبية في مجال الأدوية الأساسية و الأمصال و المطاعيم و المستهلكات الطبية بشكل دائم وكذلك فإن دور الحكومة هو التأكد من أن الفقراء قادرين على الحصول على الأدوية التي يحتاجون إليها .

### ٧-٢ الإجراءات الهادفة إلى تشجيع التنافس

تهدف السياسة الدوائية الوطنية إلى تشجيع التنافس ، سعياً للحصول على الدواء بأقل سعر ممكن . ودون التفريط بالتنوع .  
ومن الاستراتيجيات لتحقيق ذلك :  
مراجعة تعليمات التسعير وجعلها أكثر مرونة . ومع ذلك يجب أن يبقى سعر البيع للجُمهور محدداً وموحداً في جميع مناطق البلاد  
تلتزم الدولة بتشجيع المنافسة خاصة عبر تشجيع تصنيع و توريد الأدوية الجنيسة قصد التحكم بكلفة الأدوية .

أما مسألة تسعير الادوية فهي تركز على الأسس التالية:

- تسعير الأدوية مسؤولة وزارة الصحة
- نظام التسعير يراعي القدرة الشرائية للمواطن
- يعتمد هذا النظام على التسعيرات في البلدان المرجعية و المجاورة .

### ٧-٣ تمويل الدواء

يهدف تمويل الدواء إلى التأكد من أن هناك مخصصات متوفرة للدفع للمورد من أجل ضمان التوريد المنتظم للأدوية والأجهزة الطبية والمستهلكات .

سيتم تمويل الأدوية في القطاع العام والقطاع الخاص من المصادر الآتية :

- موازنة الحكومة (وزارة الصحة والخدمات الطبية العسكرية) .
- التأمين الصحي الخاص .
- الرسوم الرمزية على الوصفة في المؤسسات الصحية العامة .
- الدفع من الجيب الخاص .
- المنظمات غير الحكومية .

### ٧-٤ الفاعلية والجدوى الاقتصادية

تهدف الفاعلية والجدوى الاقتصادية إلى توفير الأدوية الضرورية لجميع القطاعات بأقل سعر ممكن وبأدنى حد من الهدر .

وسيتحقق ذلك من خلال التطبيق التدريجي والمبرمج للسياسة الدوائية الوطنية . وسيتم التوجه الرئيسي لخفض الكلفة ، وخفض كلفة المعالجة المرتفعة ، وذلك من خلال :

- تقوية برامج الوقاية، التوعية، وحفظ الصحة البيئية خاصة في مجال الدواء.
  - تحسين طرق تقدير الاحتياجات الدوائية السنوية .
  - تحديث نظام تخزين الدواء وتوزيعه .
  - تطبيق قوائم الأدوية الأساسية، والبروتوكولات العلاجية المعيارية .
  - رصد ممارسة وصف الدواء .
  - تحديث الدليل العلاجي الوطني .
  - استعمال التسجيل كوسيلة للتأكد من توفر الأدوية عالية الفعالية ومنخفضة الكلفة .
  - إدخال وتنفيذ السماح باستبدال الأدوية بالاسم الجينيس بناءً على نتائج الدراسات المطلوبة.
  - ترويج مجموعة من الأنشطة الإعلامية حول الاستخدام الرشيد للأدوية .
- وستكون الإحصاءات الدوائية السنوية هي الأداة الرئيسية لرصد تطور الكلفة واستخدام الدواء .

## ٨- الموارد البشرية

- تتطلب تطبيق السياسة الدوائية توفير عدد من المهنيين من ذوي التخصص العالي والخبرة من اطباء وصيادلة واطباء في الميدان ويعتمد النجاح في تطبيق السياسة الدوائية على توفر هذه الكوادر مما يستدعي الاهتمام بتنميتها وعليه يجب العمل بما يلي:
- تحديد الحاجة البشرية لجميع المرافق الخاصة بالدواء .
- وضع خطط قصيرة وطويلة المدى لتنمية الموارد البشرية لتوفير الحاجة منها حاضرا او مستقبلا .
- اجراء الترتيبات اللازمة للتدريب والتعليم المستمر لجميع العاملين في مجال الدواء.
- التأكيد على دور الجامعات والمعاهد العلمية بتأهيل القوى البشرية المهنية والفنية بما يتناسب مع واقع القطاع الدوائية وحاجته كما ونوعا .
- الاستفادة قدر المستطاع من اتفاقيات التعاون بين البلدان وبرامج البعثات الدراسية الاقليمية والدولية والتدريبات الذي تقدمه المراكز المتعاونه مع منظمة الصحة العالمية .
- المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات العلمية وحلقات العمل المتخصصة المعنية بالدواء داخل وخارج البلاد .

## ٩- البحوث الدوائية

تهدف البحوث الميدانية الى تطوير القطاع الدوائي ودراسة المسائل المتعلقة بتطبيق

السياسة الدوائية الوطنية وفي هذا المجال يجب العمل بما يلي:

- تشجيع الكوادر البشرية الفنية القادرة على قيادة عملية التطوير الدوائي في القطر.
- تشجيع إجراءات الدراسات الخاصة بثبات المستحضرات الدوائية عبر سلسلة إمدادها. ومتابعة تنفيذ الدراسات السريرية والسمية والتكافؤ والتوافر الحيوي ضمن الإطار القانوني المعد لهذا الغرض.
- تطوير وتحسين الادوية المتوفرة.
- إصدار القانون الخاص بضبط إجراء الدراسات والتجارب الدوائية السريرية على الإنسان يراعى فيه اخلاقيات البحث العلمي وحقوق الإنسان وفقاً للقواعد المقررة في هذا الشأن على الصعيدين الوطني والدولي.

## ١٠- الحوكمة والشفافية:

تلتزم الإدارة في إطار تنمية ممارسة الحوكمة الجيدة (GGP) على الأسس التالية:

- وضع معايير اجراءات سير العمل للخدمات.
- وضع البية التعامل مع الملفات ومع المؤسسات والمراجعين **Code of conduct**
- تفعيل المسائل المتعلقة بسرية المعلومات **Confidentiality**
- التصريح من طرف المسؤولين في الإدارة والخبراء الخارجيين المعتمدين من طرف الإدارة على أي تناقض في المصالح (**Conflict of Interest**) وتعتمد هذه العملية على تصريح يجدد سنوياً لكل هذه الأشخاص **Declaration of Interest**
- وبصفة عامة تتعهد الإدارة على وضع كل الآليات التي تدعم الشفافية في تعاملها الداخلي والخارجي **Transparency** ويتم نشر جميع كل هذه البيانات على الموقع الالكتروني للإدارة.

### ١١. التعاون التقني مع البلدان

يعتمد التعاون التقني على المساهمة في المعرفة العلمية والخبرات التي تولدت لدى اقطار اخرى والاستفادة منها وذلك من خلال الوكالات والمنظمات العالمية في المجالات الصيدلانية ويتم ذلك في المجالات التالية:

- تبادل المعلومات الدوائية.
- إصدار الشهادات الخاصة بجودة المنتجات الصيدلانية.

- دساتير الأدوية.
- تدريب وتنمية القوى العاملة.
- حالات الطوارئ.

كما ستسعى الإدارة خاصة عبر المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية EMRO تدعيم المشاركة لدولة فلسطين في اللقاءات الدولية ( EMDRAC,ICDRA ) وبصفه عامة كل اللقاءات الخاصة بالدواء التي تستوجب مشاركة دولة فلسطين فيها.

## ١٢. رصد وتقييم السياسة الدوائية الوطنية

تتعهد الإدارة العامة للصيدلة بمتابعة تحقيق أهداف السياسة الدوائية الوطنية وذلك بدعم مادي ومعنوي وبشري من وزارة الصحة ويتم ذلك عبر تقرير سنوي يتعلق بتحقيق أهداف هذه السياسة حيث يرفع للوزير ويقدم للجنة الوطنية للسياسات الدوائية كما تتعهد الإدارة العامة إرساء آليات تجديد الوثيقة كل ٥ سنوات .